الأمم المتحدة

E/2007/69

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقريرا هيئتي التنسيق

تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧

موجز

يقدم هذا التقرير عرضا عاما للتطورات الرئيسية في مجال التعاون بين الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، خلال الفترة التي تغطي دورتيه لخريف عام ٢٠٠٦ وربيع عام ٢٠٠٧، اللتين أطلق خلالهما المجلس حوارا يشمل القضايا الرئيسية للسياسات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، كما أطلق عملية تنسيق للممارسات الإدارية المتبعة في الأمم المتحدة، وتناول إدماج السياسات والإدارة والأنشطة التنفيذية ضمن إطاره هذا.

* E/2007/100.

080607 080607 07-35743 (A)

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناول المجلس، بدعم من اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، عددا من القضايا البرنامجية التي تترتب عليها آثار على نطاق المنظومة، ومنها القضايا التي تتطلب وضع رد منسَّق من قبل منظومة الأمم المتحدة، كالعمالة وتوفير العمل الكريم، واستعرض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. كما جرى التصدي لمواضيع أخرى انطلاقا من منظور التوصل إلى تفاهم مشترك وتحقيق استجابات متسقة للقضايا المستجدة على جدول الأعمال الدولي، والتي راوحت بين الاتساق على نطاق المنظومة، ومنظومة "أمم متحدة واحدة"على الصعيد القطري، والمعونة مقابل التجارة.

وواصل المجلس نظره بشكل متكامل ومحدد في القضايا الإدارية بدعم من لجنته الإدارية الرفيعة المستوى. فقد خصصت هذه اللجنة والشبكات التابعة لها قدرا كبيرا من الوقت والاهتمام لموضوع تنسيق الإدارة وإصلاحها، وذلك بهدف تبادل المعلومات وتفادي الازدواجية وتحديد التوجهات المشتركة للعمل في المستقبل. وتضمن جدول أعمال اللجنة عددا من القضايا والمستجدة بينها: تنسيق ممارسات تسيير الأعمال داخل منظومة الأمم المتحدة، وسرية تقارير المراجعة الداخلية، ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن.

كما واصلت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى اتباع الممارسة الابتكارية بعقد الاجتماعات المشتركة وهي ممارسة أطلقتاها في عام ٢٠٠٦ بغية معالجة المسائل المشتركة بين القطاعات من المنظورين البرنامجي والإداري على حد سواء. وكان الهدف من تلك الاجتماعات معالجة القضايا الرئيسية ذات الصلة بعمل اللجنتين التي تتسم بالأهمية بالنسبة إلى عمل منظومة الأمم المتحدة. وقد شملت القضايا التي جرى التصدي لها المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والإدارة على أساس النتائج، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء آلية تقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وأُولِيَ اهتمام متجدد لتعزيز فعالية المجلس نفسه في مواجهة التحديات الاستراتيجية الرئيسية التي تصادفها منظومة الأمم المتحدة، بهدف الاستجابة بفعالية أكبر للقضايا العالمية الرئيسية، وكفالة تسخير جميع القدرات التحليلية والتنفيذية المتوافرة داخل المنظومة لمواجهة تلك التحديات وإلى الاستجابة إلى أقصى حد لمتطلبات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وكان الأمين العام طلب إلى المديرَين العامَين لكلٍ من منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية الاضطلاع بدور طليعي في استعراض أداء المجلس تحقيقا لهذه الغاية. وقد شكل هذا الاستعراض خطوة هامة نحو تطوير المجلس بما يمكّنه من الاضطلاع على نحو أكمل بدور معزَّز في إدارة التنسيق على نطاق المنظومة بقيادة الأمين العام، ومن وضع إطار أكثر تكاملا للمجلس يتصدى بشكل متسق للقضايا الإدارية والتنفيذية والمتعلقة بالسياسات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٤
ثانيا – القضايا البرنامجية	٨-٤١	٥
ألف – ”أمم متحدة واحدة“ على الصعيد القطري	١١-١٦	٦
باء – العمالة والعمل الكريم	١٧-٢٦	٨
جيم – المعونة مقابل التجارة	٢٧-٣١	١٠
دال – برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا	٣٢-٣٥	١١
هاء – مسائل برنامجية أخرى	٣٦-٣٨	١٢
واو – القضايا المستجدة على جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين	٣٩-٤١	١٣
ثالثا – القضايا الإدارية	٤٢-٥٥	١٤
ألف – تنسيق ممارسات تسيير الأعمال داخل منظومة الأمم المتحدة	٤٧-٥٠	١٦
باء – سرية تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	٥١-٥٢	١٧
جيم – نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن	٥٣	١٧
دال – شبكة الإدارة العليا	٥٤	١٧
هاء – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	٥٥	١٨
رابعا – القضايا المشتركة بين القطاعات	٥٦-٦٤	١٨
ألف – المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني	٥٧-٥٨	١٨
باء – الإدارة على أساس النتائج	٥٩	١٩
جيم – كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة	٦٠-٦٢	١٩
دال – إنشاء آلية تقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة	٦٣-٦٤	٢٠
خامسا – استعراض أداء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق	٦٥-٧٣	٢٠

أولا – مقدمة

١ – ما فتئ التركيز بشكل ثابت على عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على مر السنوات يتمثل في الاستفادة من الشرعية الفريدة والقدرات المشتركة اللتين تنطويان عليهما منظومة الأمم المتحدة، من أجل الاستجابة إلى أقصى حد لمتطلبات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أولي تعزيز فعالية المجلس نفسه اهتماما متجددا، في مواجهة التحديات الاستراتيجية الرئيسية التي تصادفها منظومة الأمم المتحدة، وفي المساعدة على كفالة القيام بشكل متسق بتسخير جميع القدرات التحليلية والتنفيذية المتوافرة داخل المنظومة من أجل مواجهة تلك التحديات.

٢ – وكان عدد من العوامل يصب، داخل المنظومة، في خانة إشاعة شعور جديد بالإلحاح وكذلك بالفرص: شعور بأن المجتمع الدولي يحتاج إلى منظومة قوية وفعالة ومتحدة للأمم المتحدة؛ واعتراف بأن هناك حاليا أسس أقوى للدفع في ذاك الاتجاه. وتتقاطع حاليا ظروف مجتمعة عدة تفرض وتيسر في الوقت نفسه بذل جهد متجدد من جانب المجلس في سبيل الإسهام إلى أقصى حد في تحقيق تلك الغاية.

٣ – فأنماطُ العولمة المتغيرةُ وما تقدمه من فرص للتقدم وتحمله من مخاطر، بما في ذلك التحديات العالمية بدءاً من تغير المناخ وانتهاءً بالهجرة الدولية، كلها أمور تستدعي تضافر الاستجابات المشتركة بين القطاعات. فعلى صعيد المؤسسات، زاد بروز عوامل جديدة على الساحة الدولية، بينها المنظمات الجديدة المعنية بقضايا محددة والصناديق العالمية، من تنوع استجابات المجتمع الدولي ومن قدراته على تحقيقها، ولكنه زاد أيضا في الوقت نفسه من مخاطر الازدواجية والتشرذم.

٤ – ولم يسبق أن بلغت ركائز السياسات التي يمكن أن تقوم عليها المنظومة حاليا في تجديد بذل جهودها الرامية إلى تعزيز الاتساق والأثر، هذا النطاق والحجم . فإعلان الألفية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا التي انبثقت من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، والتي احتلت فيها الأهداف الإنمائية للألفية مكانة بارزة بينها، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، توفر جميعها قاعدة صلبة تدعم استراتيجيات مؤسسات المنظومة وسياساتها وتربط ما بينها. كما أنها أدت دورا حيويا في توليد الشعور بوحدة الهدف الذي يوجه المنظومة حاليا. وتؤدي مؤسسات المنظومة، بعملها معا، دورا رئيسيا في المساعدة على جَسر الهوة بين الالتزام والعمل وعلى ترجمة الاتفاقات الدولية إلى نتائج عملية تترتب عليها آثار حقيقية في حياة المجتمعات والشعوب.

٥ - كما أن الأولويات التي حددها الأمين العام الجديد بان كي - مون، رئيس المجلس، لدى تسلمه منصبه، وصدور تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، وبدء المداولات الحكومية الدولية بشأن توصياته، والزخم المتجدد من أجل الإصلاح الذي ساد داخل المنظومة وخارجها، ساهمت جميعها في تعزيز قناعة لدى قسم من أعضاء المجلس بضرورة اغتنام الفرصة لتجديد الجهد في سبيل القيام على نحو كامل باستكشاف إمكانات المجلس باعتباره قوة دفع لتعزيز الاتساق والفعالية على نطاق المنظومة.

٦ - وكان مجلس الرؤساء التنفيذيين يسعى، في إطار استعراضه لأدائه نفسه، إلى الارتقاء بالعمل المشترك بين الوكالات إلى مستوى جديد من الطموح يدرك ويحترم بشكل تام ولاية كلٍ من منظماته الأعضاء وهياكل الحكم المختلفة والجهات المستفيدة من خدمات كل منها، وإلى إعطاء هذا التنوع أقصى قيمة باعتباره يمثل ميزة من حيث نطاق وحجم الخدمات المقدمة إلى الأعضاء.

٧ - ومكَّن الشعورُ القوي بوحدة الهدف الذي ميَّز بشكل متزايد عمل المجلس هذا الأخير من أن يعالج بشكل أكثر حسما مشاكل التداخل والازدواجية التي تواجهها المنظومة. وكان هذا المستوى الجديد من الطموح الذي كان المجلس يسعى إلى بثه في عمله، عرضة بالقدر نفسه للاستهداف لدى وضع السياسات وتنفيذها؛ ولدى تعزيز الإسهام الاستراتيجي للمجلس في مواجهة التحديات العالمية التي كان يصادفها المجتمع الدولي؛ ولدى تسخير السلطة الجماعية للرؤساء التنفيذيين للتأثير على فعالية واتساق إجراءات المنظومة على الصعيد القطري استجابةً للاستراتيجيات والأولويات المحددة بحسب البلدان.

ثانيا - القضايا البرنامجية

٨ - خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المجلس، تناول المجلس عددا من القضايا البرنامجية المستجدة والهامة التي تترتب عليها آثار على نطاق المنظومة. وهي تشمل قضايا تستدعي إيجاد استجابة منسقة من جانب الأمم المتحدة، مثل الهجرة الدولية والتنمية، واستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا، وقضية العمالة والعمل الكريم المشتركة بين القطاعات. كما جرت معالجة مواضيع أخرى من منظور إيجاد تفاهم مشترك واستجابات متسقة بشأن القضايا المستجدة على جدول الأعمال الدولي، والتي تراوح بين المعونة مقابل التجارة، والاتساق على نطاق المنظومة، ومبادرة "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري.

٩ - ونظر المجلس في الولايات الجديدة التي أُنيطت بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والتي فصّلتها الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١ في سياق ضرورة تحسين التنسيق البرنامجي والمتعلق بالسياسات داخل منظومة الأمم المتحدة. وحمل الاستعراض الوزاري السنوي للتقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في طياته احتمال جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منتدى أساسيا للرقابة الحكومية الدولية ولتقييم تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية. وستنطلق أعمال منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين، خلال الاجتماع المقبل للمجلس وهو سيشكل منبرا عالميا يمكن فيه لجميع أصحاب المصلحة إجراء حوار رفيع المستوى حول الاتجاهات الجديدة والقضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات التي تؤثر على التعاون الإنمائي.

١٠ - وكرر المجلس في مداولاته تأكيد الإمكانات الكامنة في المهام الجديدة المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة إلى تعزيز جدوى وتأثير الأعمال التي يضطلع بها. فقد أتاحت الولايات الجديدة التي أُنيطت بالمجلس فرصا جديدة لإجراء حوار مجدٍ متعلق بالسياسات بين المجلس ومنظومة الأمم المتحدة حول التنسيق على نطاق المنظومة واتساق السياسات فيها.

ألف - "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري

١١ - اعتبر المجلس أن عمل المنظومة على الصعيد القطري يشكل عنصرا محدِّدا رئيسيا لتكوين صورة عن منظومة الأمم المتحدة في البلدان المانحة والبلدان المستفيدة على حد سواء. بيد أن المنظومة لا يمكن أن تتحمل اعتبارها مجموعة متباينة مكونة من منظمات متنافسة. لذا، ينبغي لأعضاء المجلس عوض ذلك السعي إلى العمل كمنظومة متسقة غايتها تسخير قدراتها المتنوعة، بشكل منسق، لخدمة الأولويات التي تحددها البلدان النامية. أما ما هي الطريقة الفضلى لتسخير الموارد المحدودة المتوافرة لدى مؤسسات الأمم المتحدة لزيادة ما تحققه من تأثير إلى أقصى حد، فهي مسألة لا تزال تشكل تحديا كبيرا.

١٢ - وفي حين كانت المناقشات الحكومية الدولية جارية بشأن الرزمة الكاملة من الإصلاحات الواردة في تقرير الأمين العام عن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، كان العمل الجاري على المشاريع الثمانية المتعلقة بمبادرة "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري يقرِّب ما بين أفراد أسرة الأمم المتحدة. لذا كان يمكن فهم الحاجة إلى إظهار نتائج حقيقية متأتية من المشاريع الريادية بحلول نهاية العام. وكان التحدي الرئيسي في هذا الصدد يكمن في تحديد الأولويات الاستراتيجية التي تتوافق مع الاحتياجات الوطنية والأولويات الخاصة بالبلدان. وشكَّل تجميع الموارد في إطار الاستجابة

للأولويات الوطنية خطوة لاحقة هامة من أجل القضاء على المنافسة غير الضرورية في مجال تعبئة الموارد. ووافق المجلس على أن ''توحيد الأداء'' هو شعار أكثر دقة من شعار ''أمم متحدة واحدة''، إذ إن القصد ليس دمج الولايات بل الأداء معا.

١٣ - وأعرب المجلس عن تقديره لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على ما أُنجز من عمل حتى تاريخه في مبادرة ''أمم متحدة واحدة'' على الصعيد القطري من خلال المشاريع الريادية الثمانية. وينبغي توضيح وتعزيز المحاولات الهادفة إلى جعل نماذج تلك المشاريع الريادية مرنة بما يمكِّنها من تلبية احتياجات البلدان المختلفة وإظهار التنوع الذي تتسم به المنظومة، كما وافق المجلس بشكل عام على أن نجاح المشاريع الريادية سيكتسي أهمية في إظهار قدرة المنظومة على توحيد أدائها.وبما أن هذه المشاريع الريادية لا تزال في مراحلها الأولى، فإن هناك عددا من القضايا التي لا يزال يتعين معالجتها. لذا شدد المجلس على الطابع التجريبي الذي تتسم به المشاريع الريادية وأكد أنه ينبغي للتقدم المحرز في المشاريع الريادية ألا يؤدي إلى إطلاق أحكام مسبقة على نتائج المداولات الحكومية الدولية بشأن هذه القضية في الجمعية العامة.

١٤ - واعتبر البعض أن المشاريع الريادية الثمانية لا تمثل بالضرورة مجمل عمل المنظومة على الصعيد القطري. فإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية غالبا ما لا يعكس مجمل المساهمة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في تلبية متطلبات بلد ما وأولوياته. لذا، من الضروري توعية المنسقين المقيمين بالخدمات والخبرات الأوسع نطاقا التي تقدمها الوكالات غير المقيمة. فالمساعدة التقنية وبناء القدرات اللذان تقدمهما تلك الوكالات متخصصان إلى درجة عالية ويستهدفان فئات محددة بشكل دقيق وينبغي أخذهما في الاعتبار لدى السعي إلى تحقيق أهداف مبادرة ''أمم متحدة واحدة'' على الصعيد القطري.

١٥ - وسلَّم المجلس بالدور الحيوي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في تحقيق نهج ''أمم متحدة واحدة'' وشدد على ضرورة ضمان إعطائهم وجهة واضحة ومتسقة ووضع إطار مناسب لإدارة عملهم. وينبغي تزويد المنسقين المقيمين بتسلسل إداري واضح وإخضاعهم للمساءلة إزاء المنظومة برمّتها. وفي إطار مجمل الجهد المبذول لتوحيد الأداء، دعم المجلس بشكل واسع إنشاء مجموعات مواضيعية تابعة له مكونة من المنظمات المهتمة ليكون وسيلة تكفل إخضاعَ الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري لتوجيه أطر السياسات المتسقة، والاستفادةَ بالكامل من المزايا المقارَنة للوكالات المشارِكة بشكل مباشر في هذه الإجراءات. ووافق المجلس كذلك على ضرورة أن تكون الملكية الوطنية، والميزة المقارنة، والمساءلة والفعالية القصوى هي المبادئ الموجِّهة لجهود المنظومة في توحيد الأداء.

١٦ - وأيد المجلس بشكل تام إنشاء عملية تقييم للمشاريع الريادية، ملاحظا في الوقت نفسه أن الدروس التي يمكن استخلاصها قد لا تنطبق على جميع أعمال المنظومة على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، أهاب المجلس بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم العمل بشكل عاجل على وضع العناصر والعملية الموضوعيتين لتقييم المشاريع الريادية وطلب مواصلة إطلاعه بشكل تام ومنتظم على التقدم المحرز. وكخطوة أولى، كُلف فريق التقييم ببدء العمل بشكل عاجل على وضع معايير قابلية التقييم وخطوط الأساس لعملية التقييم.

باء - العمالة والعمل الكريم

١٧ - تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين مسألة العمالة والعمل الكريم خلال مناقشة تحضيرية أولية أجراها أثناء دورة الخريف لعام ٢٠٠٦ وعلى أساس الأعمال التحضيرية الإضافية التي أجرتها اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، خلال دورة الربيع لعام ٢٠٠٧، وذلك في ضوء الدعم السياسي المتعاظم لمعالجة مسألة معالجة العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع. وقد أبدي ذلك الدعم خلال لقاءات دولية رفيعة المستوى عقدت في مناطق مختلفة، من قبيل مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر ومؤتمر القمة الرابع للأمريكتين.

١٨ - وخلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب قادة الدول عن تأييدهم للعولمة العادلة ولهدفي تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وشدد الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما تكتسيه العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع من أهمية كغاية في حد ذاتها وكوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يشمل القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، اقترح الأمين العام، في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، أن يجري على نحو رسمي إدراج تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع كغاية جديدة في إطار الهدف الإنمائي للألفية رقم ١.

١٩ - وتناول مجلس الرؤساء التنفيذيين جوانب عدة من جدول أعمال العمالة والعمل الكريم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في المناطق الريفية، على توليد فرص العمل؛ والنهوض بمباشرة الأعمال الحرة ودعم تطوير الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة؛ وعلى تشجيع اعتماد التكنولوجيا التي تعزز إنتاجية الشباب. ورأى المجلس أن قيام منظومة الأمم المتحدة بالعمل على نحو متسق ومتضافر لمعالجة هذه المسألة يساهم في تفعيل مفهوم ''أمم متحدة واحدة'' حول هدف أخذ يتبوأ تدريجيا موقع الصدارة كأولوية على المستويين الوطني والدولي.

٢٠ - وقامت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بوضع مجموعة أدوات لتعميم مراعاة هدفي تحقيق العمالة وتوفير فرص العمل الكريم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وكان القصد من ذلك الحث على التفكير على نطاق المنظومة بأسرها بشأن الطريقة التي يمكن أن تساهم بها سياسات الأمم المتحدة وبرامجها في توليد إتاحة فرص العمل إلى أقصى حد بأكثر السبل فعالية.

٢١ - وصممت مجموعة الأدوات باعتماد منهجية عمل جماعي بقيادة منظمة العمل الدولية وبتوجيه من اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى. ويتمثل الهدف العملي المتوخى من مجموعة الأدوات في إتاحة وسيلة لتيسير اتساق السياسات حول الأهداف العامة المشتركة. وجرى تصوره على أساس هيكل جدول أعمال العمل الكريم، الذي يرتكز على الدعامات الأربع التالية: خلق فرص العمل وتنمية المشاريع؛ والحماية الاجتماعية؛ ومعايير العمل والحقوق في أماكن العمل؛ والحكم والحوار الاجتماعي.

٢٢ - وترمي مجموعة الأدوات إلى مساعدة البلدان المدعومة من المنظومة على تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم عن طريق ما يلي: تعميم هذه المسألة في السياسات والبرامج؛ وتحديد مجالات الاهتمام المشترك، فضلا عن الروابط وأوجه التآزر؛ وتعميق المعارف والأدوات وتبادلها وتوسيعها في مجالات الاهتمام المشترك، وتحسين وحشد القدرة على الاستجابة للأولويات القطرية.

٢٣ - وسيقوم أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في المرحلة التالية بإجراء تقييمات ذاتية أولية، على النحو المقترح في مجموعة الأدوات، بغرض وضع خط أساس لتحديد التقدم المحرز في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وستقدم تقارير عن التقييمات الأولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كي يتمكن المجلس من تقديم إسهام إلى لجنة التنمية الاجتماعية بشأن موضوع العمالة والعمل الكريم في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢٤ - وأعرب مجلس الرؤساء التنفيذيين عن تأييده القوي للمبادرة ورأى أن بالإمكان تكرار المنهجية المعتمدة في إعداد مجموعة الأدوات في مجالات أخرى بوصفها جزءا لا يتجزأ من الجهد الرامي إلى النهوض باتساق السياسات داخل المنظومة. وثمة حاجة إلى استجابات عملية بما يمكن المنظومة من تقديم الدعم إلى البلدان ليتسنى لها الاستفادة من تلك المبادرات على نحو ملموس. وجرت الإشارة إلى الدراسة المشتركة الأخيرة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والعمالة بوصفها مثالا يحتذى في ذلك الصدد. ومن الواضح أن ما من سبيل لبلوغ الهدف الإنمائي للألفية رقم ١ دون توليد فرص العمل، لا سيما وأن في مقابل كل ١٠ أطفال يبصرون النور، لا تُستحدث إلا فرصة عمل واحدة.

وفي عام ٢٠٠٧، سيعيش ٥٠ في المائة من سكان العالم ولأول مرة في المدن، وبحلول عام ٢٠٣٠، سيعيش ثلثا سكان العالم في المناطق الحضرية سيقطن معظمهم في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية.

٢٥ - وحرصا على وضع تدابير ملائمة، كان من المهم أن تتوافر لدى جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة الدراية العميقة بالمسائل المتصلة بالسياسات التي تقع في صميم التنمية. وفي ذلك الصدد، قدمت منظمة العمل الدولية التدريب إلى المنسقين المقيمين في ما يتعلق بجدول أعمال العمل الكريم لمساعدتهم على تعميم مراعاة تلك الأهداف على الصعيد القطري.

٢٦ - وأعرب مجلس الرؤساء التنفيذيين عن تأييده التام لمجموعة الأدوات ووافق على استعراض التقدم المحرز في استخدامها العملي خلال الدورة القادمة للمجلس، بغية المساهمة في عمل لجنة التنمية الاجتماعية في مجال العمالة والعمل الكريم.

جيم - المعونة مقابل التجارة

٢٧ - أنشأ الإعلان الوزاري لهونغ كونغ برنامج عمل جديدا لمنظمة التجارة العالمية يعنى بالمعونة مقابل التجارة استكمالاً لاستنتاجات جولة الدوحة الإنمائية. وكانت منظمة التجارة العالمية قد كُلفت في ذلك الصدد برصد المعونة مقابل التجارة وتقييمها لإتاحة مزيد من الحوافز عن طريق زيادة الشفافية في الوفاء بالالتزامات، وتلبية الاحتياجات، وتحسين الفعالية، وتوطيد المساءلة المتبادلة. ومع دخول تلك المبادرة مرحلة التنفيذ، صار لزاما على منظومة الأمم المتحدة أن تنخرط فيها انخراطا تاما.

٢٨ - وأيد مجلس الرؤساء التنفيذيين ضرورة النهوض بأهداف مبادرة المعونة مقابل التجارة، ملاحظا أن الاقتصار على تقليص الحواجز التجارية ليس كافيا لوضع البلدان النامية على طريق النمو المستدام. إذ تشكل الحاجة إلى زيادة الموارد من أجل بناء القدرات التجارية للبلدان النامية بما يساعدها على الاستفادة من تحسن فرص الوصول إلى الأسواق جانبا أساسيا من جوانب تحقيق نظام تجاري ناجح.

٢٩ - وسيجرى رصد برنامج عمل المعونة مقابل التجارة على مستويات ثلاثة على النحو التالي: الرصد الشامل، ورصد الجهات المانحة والتقييم الذاتي، ورصد البلدان المستفيدة على أساس التقييمات داخل البلدان. وسيضطلع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية بدور رائد في مجال الاستعراضات الإقليمية من خلال عقد اجتماعات تحضيرية تهدف إلى تمكين جميع أصحاب المصلحة من التركيز على الاحتياجات الحقيقية والتحديات المطروحة على أرض الواقع، وترتيب الاحتياجات حسب الأولوية، وتنفيذ خطط الأعمال. وسيتوج ذلك

بتنظيم مناسبة سنوية بشأن المعونة مقابل التجارة، من المقرر تنظيم أولاها في عام ٢٠٠٧. وليس المقصود من المبادرة إنشاء آليات جديدة، بل تمكين منظمة التجارة العالمية من العمل مع الأطراف الأخرى في تنفيذ أي برنامج عمل.

٣٠ - ويتمثل الدور الرئيسي لأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في مساعدة البلدان النامية على تحديد الأولويات، وتعميم التجارة والاستراتيجيات الوطنية، والعمل على تطوير نهج إقليمية، التي تشكل جميعها عوامل رئيسية لكفالة النجاح. بيد أن التحدي الذي يواجه المنظومة يتجلى في العمل على زيادة الجوانب الإيجابية إلى أقصى حد، مع معالجة الآثار السلبية الناجمة عن تخفيف القيود التجارية في آن واحد. واعتبر أن المعونة مقابل التجارة تشكل عنصرا مكملا أساسيا لجولة الدوحة الناجحة، وذلك من خلال مساعدة البلدان على التصدي للقيود المتصلة بالعرض والقيام في الوقت نفسه باستغلال إمكاناتها التجارية استغلالا كاملا. كما اعتُبر أن التوعية بالمسائل التجارية في أوساط المنسقين المقيمين على المستوى القطري تكتسي أهمية كبيرة لكفالة إدماج تدابير دعم البلدان في تنمية قدراتها التجارية بشكل ملائم في البرامج القطرية.

٣١ - ولاحظ مجلس الرؤساء التنفيذيين أنه رغم عدم وجود أي علاقة قانونية بين مبادرة المعونة مقابل التجارة والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن هناك علاقة سياسية بديهية. فالمعونة مقابل التجارة ستتم بصرف النظر عن حالة المفاوضات؛ بيد أنه لا يمكنها سوى أن تكمل ما يحرز من تقدم على صعيد التعريفات والإعانات لا أن تحل محله. وكان من الضروري تنسيق السياسات داخل المنظومة في ما يتعلق بالصناعة والزراعة والخدمات، ونظرا إلى التأييد الواسع النطاق الذي قوبلت به العملية، قرر المجلس أنه من الضروري النظر في مجموعة تعنى بالقدرات التجارية والإنتاجية بغرض مساعدة المجلس على تقديم مساهمة مجدية ومتسقة في العملية.

دال - برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا

٣٢ - تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا حصيلة الاستعراض المتوسط الأجل الذي أجرته الجمعية العامة لبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وأبرز المجلس الحاجة إلى بذل قصارى الجهود للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل بروكسل بوصفه جزءا رئيسيا لا يتجزأ من الحملة نحو تلبية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - وعلى الرغم من إحراز بعض البلدان الأقل نموا قدرا من التقدم الملحوظ، ظلت مكاسبها كمجموعة غير كافية لتلبية الأهداف المتفق عليها في بروكسل. ولم تكن البيانات

المتاحة بشأن اتجاهات الفقر في الآونة الأخيرة مشجعة، إذ تدنى متوسط العمر المتوقع في العديد من أقل البلدان نموا المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحرب الأهلية.

٣٤ - وتدعو الضرورة إلى اتخاذ مزيد الإجراءات تحت قيادة وطنية وبدعم دولي فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق، وتخفيف الدين، وتقديم المزيد والأفضل من المساعدة الإنمائية، على أن تتولى الأمم المتحدة دعم تلك الأهداف بالعمل على نحو متضافر على صعيدي السياسات والتنفيذ.

٣٥ - وتلبية للنداء الذي وجهته الجمعية العامة من أجل اتخاذ إجراء في هذا الصدد، قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين الاستجابة باعتماد نهج ثلاثي المسارات إزاء حصيلة الاستعراض: (أ) ستضاعف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من جهودها لتعجيل تنفيذ برنامج عمل بروكسل حسب ميادين اختصاص كل منها؛ (ب) سبق لعشرين كيانا ووكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن اتخذت قرارات عبر مجالس إدارة كل منها بغرض تعميم تنفيذ برنامج عمل بروكسل في برامج عملها، وستحذو حذوها كيانات أخرى ذات صلة المختصة؛ (ج) وفي ضوء الخبرة المكتسبة من المشاورات بين الوكالات أثناء التحضير للاستعراض، سيتخذ مزيد من الإجراءات على صعيد تبادل المعلومات وبناء علاقات متآزرة على أساس أهداف ملموسة. واتفق على تحويل المشاورات بين الوكالات إلى فريق استشاري مشترك بين الوكالات في سبيل التعجيل في تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

هاء - مسائل برنامجية أخرى

١ - الهجرة الدولية والتنمية

٣٦ - تطرق مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى مسألة الهجرة الدولية والتنمية على أساس تقييم أوّلي لما تخلفه هذه المسألة من آثار على المنظومة، طبقا للمناقشة التي أجرتها الجمعية العامة أثناء الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ وسيسعى المجلس إلى تحديد الخطوات اللازمة للعمل من أجل تحقيق مزيد من اتساق السياسات والتنسيق البرنامجي والتنفيذي في هذا المجال. وفي ذلك الصدد، جرى تأييد الجهد الذي بذله الفريق العالمي المعني بالهجرة لتحسين قاعدة المعارف من خلال إجراء مسح لمصادر البيانات المتاحة في كل منظمة من منظماته الأعضاء. وجرى أيضا حث الفريق على أخذ مسألة تدهور البيئة في الاعتبار بوصفها عاملا رئيسيا يدفع إلى الهجرة.

٣٧ - ولاحظ المجلس مبادرة الدعوة إلى عقد منتدى عالمي بشأن الهجرة والتنمية يكفل إجراء حوار مستمر بين الحكومات حول أفضل السياسات والممارسات مساهمةً في التقدم.

وجرى التشديد على الأهمية التي يكتسيها التعاون الفعال بين المنتدى العالمي، بوصفه هيئة حكومية دولية، والفريق العالمي المعني بالهجرة، باعتباره آلية مشتركة بين الوكالات قادرة بشكل جيد على تقديم الدعم إلى المنتدى، ولا سيما في مجالي وضع السياسات وبناء القدرات. وسينتهج الفريق العالمي المعني بالهجرة أساليب عمل جديدة وأكثر فعالية في الفترة القادمة، وسيتناول الهجرة بوصفها مسألة اقتصادية تتصل بالتنمية و قضية من قضايا حقوق الإنسان.

٢ - الأفرقة المواضيعية المعنية بالأمن الغذائي على المستوى القطري

٣٨ - تسليما بما يكتسيه التنسيق المواضيعي الفني من أهمية في تلبية احتياجات البلدان الشريكة وأولوياتها، أبلغت منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي مجلس الرؤساء التنفيذيين أن هذه المنظمات الثلاث قررت تجميع قدراتها المتكاملة ومزاياها المقارنة في أفرقة مواضيعية معنية بالأمن الغذائي على المستوى القطري. وتستند هذه الأفرقة في عملها إلى نهج مزدوج المسار متفق عليه يستلزم تقديم المساعدة الغذائية وتحقيق التنمية الزراعية في الأرياف في العديد من السياقات القطرية تحقيقا للهدف الإنمائي للألفية رقم ١. ومتى تعلق الأمر بالحالات الوطنية، عملت المنظمات الثلاث معا لتحدد مجتمعة فرص التنسيق المواضيعي بالاستناد إلى استراتيجيات الحد من الفقر. وسعت أيضا إلى العمل مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدني، من خلال التحالفات الوطنية لمكافحة الفقر حيثما وجدت، وإلى استكشاف الفرص المتاحة للأفرقة المواضيعية على أساس تبادل المعارف.

واو - القضايا المستجدة على جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين

١ - الدعم المقدم من أجل التنمية الأفريقية

٣٩ - استعرض مجلس الرؤساء التنفيذيين الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الحالية في مجال التنمية الأفريقية والمشاكل الخطيرة التي لا يزال كثير من البلدان الأفريقية يواجهها في سعيه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واستذكر قراره السابق بجعل التنمية الأفريقية بندا منتظما في جدول أعماله.

٤٠ - ومع سرعة اقتراب التاريخ المستهدف لمنتصف المدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كان لزاما على منظومة الأمم المتحدة معاودة بذل جهد كبير بغية إعادة تفعيل مساعيها المشتركة لدعم أفريقيا. واتفق المجلس على الحاجة إلى اعتماد مناهج ابتكارية لتناول التنمية الأفريقية في المستقبل. ودعا المجلس إلى إقامة عملية تحضيرية جامعة لمناقشات المجلس،

تشرك حسب الاقتضاء، خبراء خارجيين، لإجراء تحليلات واضحة ووضع توصيات محددة عملية المنحى تهدف إلى تعزيز دعم المنظومة للتنمية الأفريقية كي يواصل المجلس النظر فيها. ولاحظ الأمين العام أن الفجوة بين البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، والعالم المتقدم النمو، آخذة على ما يبدو في الاتساع، عوض أن تضيق. وفي الوقت ذاته، سجلت بعض البلدان، ومنها بعض البلدان الأفريقية، تقدما مشجعا للغاية على الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووافق المجلس على ضرورة وضع أفريقيا على جدول أعمال الدورة التالية للمجلس، والنظر في هذه المسألة انطلاقا من إعداد مستفيض لتلك المناقشة. وقرر المجلس أيضا ضرورة التشديد على التداعيات المحددة لمناقشة المجلس للمسائل المواضيعية على أفريقيا.

٢ - تغير المناخ

٤١ - أحيط مجلس الرؤساء التنفيذيين علما بالمبادرة التي قام بها الأمين العام لتناول مسألة تغير المناخ، سواء عن طريق المبعوثين الرفيعي المستوى أو من خلال إمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى خلال الدورة القادمة للجمعية العامة. وأجرى المجلس مناقشة واسعة النطاق بشأن الأدلة العلمية التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والحاجة لأن يضع المجلس نهجا واستراتيجية واضحتين على نطاق المنظومة في سبيل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه المرتبطة بتغير المناخ. وجرى التشديد على أهمية قيام اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى بالتحضير الكامل للدورة التالية للمجلس، بالإضافة إلى مجموعة الرؤساء التنفيذيين المعنيين أكثر من غيرهم بتلك المسألة. ووافق المجلس على إدراج تغير المناخ في جدول أعمال دورته العادية المقرر عقدها في خريف عام ٢٠٠٧.

ثالثا - القضايا الإدارية

٤٢ - واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين النظر في القضايا الإدارية على نحو أكثر تكاملا وتحديدا خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بدعم من لجنته الإدارية الرفيعة المستوى. وقد كرست اللجنة والشبكات التابعة لها في الآونة الأخيرة الكثير من الوقت والاهتمام لموضوع التنسيق والإصلاح الإداريين ضمن اختصاص الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، بهدف تبادل المعلومات، وتفادي ازدواجية الجهود المبذولة، وتحديد التجارب الناجحة لتكون بمثابة نقاط مرجعية، ووضع اتجاهات مشتركة للعمل في المستقبل. وفي بيئة جديدة دعت إلى التركيز على الأداء والنتائج، برزت حاجة متنامية إلى تكييف إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع البيئة الجديدة. وكان وجود التزام داخلي قوي بالإنجاز يخلق زخما بالغ الإيجابية لتحقيق

إصلاح منسق للإدارة في مختلف أنحاء المنظومة. ومنح اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى المنظومة دافعا إضافيا لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة للعمل معا.

٤٣ - وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إطار عمل استراتيجيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اشتمل على مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في الأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وجرى تناول مجالين على وجه الخصوص هما تخطيط الموارد في المؤسسات والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثل الهدف العام للجنة بالنسبة لمفهوم الخدمات المشتركة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إيجاد سبل لتقديم خدمات معززة بتكلفة أقل بدلا من استثمار كل منظمة بشكل ضخم ومستقل في البنية التحتية الخاصة بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٤ - وأما بالنسبة لسلامة وأمن الموظفين، فأشار المجلس خلال دورته المعقودة في خريف عام ٢٠٠٦ إلى التقدم الذي ما فتئت تحققه إدارة شؤون السلامة والأمن منذ إنشائها، وإلى النهج القائم على التشاور الذي تنتهجه هذه الإدارة في إطار الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية. وأصدرت الشبكة توصيات محددة تتعلق بتصميم وبدء دورة تعلم مشتركة بين الوكالات عن إجراءات الأمن المعززة في الميدان ووضع حزمة تدريبية لإدراجها في حلقات العمل المقبلة لضباط الأمن الميداني عن كيفية التعامل مع الإصابات بأعداد ضخمة، وتحسين التدابير الأمنية للنساء، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وشكلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى فريق عمل تقنيا لإعادة ترتيب أولويات أنشطة الإدارة وآليات التمويل المتصلة بها بهدف بلوغ الأهداف المحددة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار سقف الميزانية الذي يقوم على أساس تقاسم التكاليف للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتطوير القدرة على الاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ إذا ما توافرت الموارد لذلك.

٤٥ - وأعرب المجلس عن رضاه عن تحول تركيز عمل اللجنة بشكل متزايد من المسائل الإدارية إلى سياسات الإدارة، ودعا إلى بذل مزيد من الجهود للتنسيق بشكل أوثق مع عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بقضايا الإدارة على المستوى القطري.

٤٦ - ووضع عدد من القضايا الهامة والمستجدة على جدول أعمال اللجنة في دورتها لربيع عام ٢٠٠٧، كما هو مبين أدناه.

ألف – تنسيق ممارسات تسيير الأعمال داخل منظومة الأمم المتحدة

٤٧ – جرت مناقشات مستفيضة داخل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن تنسيق ممارسات تسيير الأعمال وإصلاحها. وكان من المقرر أن تشكل أولويات البرامج لا الاعتبارات البيروقراطية قوة دفع للنهج المتبع لإصلاح تلك الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة والذي سيستند إلى منطق واضح في تسيير الأعمال، وإلى منافع تبث تحقيقها على نطاق المنظومة، بتركيزه على مجالات التنسيق والإصلاح ضمن نطاق صلاحيات الرؤساء التنفيذيين.

٤٨ – وكان العمل جارٍ على وضع مقترح شامل لإصلاح ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ويتناول المقترح ست فئات رئيسية هي: مجالات الإدارة العامة الشاملة للقطاعات؛ والمساءلة والرقابة؛ ومخازن البيانات؛ وإدارة الموارد البشرية؛ والإدارة المالية؛ وتبادل المعارف.

٤٩ – ومن شأن النهج المتسق الذي يركز على المجالات الست التي جرى التعرف إليها أن يشكل في نهاية المطاف مشروع خطة عمل عن ممارسات تسيير الأعمال في الأمم المتحدة، يكون موجها نحو توفير نهج شامل لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. وأحيط المجلس علما باستماع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى إلى آراء ممثلي الموظفين الذين حثوا على ضرورة أن تؤدي المبادرة إلى تحسين الظروف على نطاق المنظومة على أساس أفضل الممارسات لا على أساس أدنى قاسم مشترك، وطالبوا باتباع عملية تشاور منتظم. واعتبر المجلس أن نجاح المبادرة سيعتمد في نهاية المطاف على قيادة وإرادة الرؤساء التنفيذيين الذين ينبغي لهم أن ينيطوا برؤساء إدارتهم الذين يحضرون اجتماعات اللجنة ولاية قوية في ذلك الصدد. وكانت اللجنة قد شكلت فرقة عمل لما بين الدورات لمواصلة متابعة هذه المسألة من أجل وضع خطة عمل مكتملة يقرها المجلس في دورة خريف عام ٢٠٠٧.

٥٠ – وأعرب المجلس عن دعمه القوي لتلك المبادرة بوصفها عنصرا هاما نحو تحقيق مزيد من الاتساق على نطاق المنظومة، وأشار إلى أن تنسيق ممارسات تسيير الأعمال جاءت بناء على توصية رئيسية من الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. وأيد المجلس أيضا مبادرة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن وضع خطة العمل المقترحة وقرر العودة إليها في دورته المقرر عقدها في خريف عام ٢٠٠٧. وأقر المجلس أيضا اقتراحا للجنة بأن تعد أمانته دراسة عن سير عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية كي ينظر فيها المجلس في وقت لاحق.

باء – سرية تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٥١ – استعرضت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى الممارسات المتبعة حاليا داخل المنظومة في تبادل المعلومات التي تتضمنها تقارير المراجعة الداخلية للحسابات عن طريق شبكتها للميزانية والمالية. وفي ذلك الصدد، جرى النظر في المعايير الأولية التي يمكن أن يسترشد بها هذا العمل، وذلك من أجل وضع نهج مشترك للكشف عن المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وستعقد مشاورات إضافية داخل أوساط مراجعي الحسابات الداخليين وشبكة الميزانية والمالية، وستراعي المعايير النهائية المشاورات التي ستجرى مع مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين ومعهد مراجعي الحسابات الداخليين، فضلا عن الحاجة إلى احترام القرارات التشريعية لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥٢ – وشدد المجلس على أهمية تقارير المراجعة الداخلية للحسابات كأداة إدارة حيوية للرؤساء التنفيذيين، وكذلك على ضرورة التمييز بين المراجعات الداخلية والمراجعات الخارجية للحسابات من جهة والوظائف المستقلة لكل منها. وجرى التسليم بضرورة الحفاظ على نزاهة المراجعة الداخلية للحسابات كأداة للإدارة، وسلّم المجلس أيضا، في الوقت ذاته، بأن المنظومة تواجه طلبا متزايدا على الشفافية والمساءلة يتعين عليها الاستجابة له. وسيعود المجلس إلى هذه المسألة في دورته المقبلة على أساس المشاورات الإضافية التي ستجريها اللجنة.

جيم – نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن

٥٣ – استعرض المجلس تمويل نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والاتفاق المعلق بشأن صيغة تقاسم تكلفة النظام. ولاحظ المجلس أن المسألة العالقة الوحيدة في ذلك الصدد هي موافقة البنك الدولي على الصيغة على أساس مزيد من المعلومات ستقدمها الأمم المتحدة. ويتوقع المجلس حصول اتفاق تام على تلك المسألة الهامة قريبا.

دال – شبكة الإدارة العليا

٥٤ – انسجاما مع المناقشة السابقة للمجلس، بدأ العمل بشبكة الإدارة العليا وببرنامج تنمية القدرات القيادية التابع لها. وكان الهدف الرئيسي لهذه المبادرات ترسيخ ثقافة جديدة خاصة بالمؤسسات في أذهان كبار المسؤولين تعزيزا للاتساق على نطاق المنظومة. وستتألف شبكة الإدارة العليا في البداية من حوالي ٦٠٠ إلى ١ ٠٠٠ من كبار الموظفين. وركز المجلس على الحاجة إلى تعزيز كفاءات الموظفين وتدريبهم. ولاحظ المجلس أيضا في ذلك الصدد

الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتشجيع تنقل الموظفين وشدد على الحاجة إلى تعزيز تدريب الموظفين وإسهامه المحتمل في دعم تنقل الموظفين.

هاء – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٥٥ – وافق المجلس على مواصلة دراسة إمكانية تطبيق مبادئ ومعايير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سبيل مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية والاستجابة للمطالب بتطبيق المساءلة على نطاق المنظومة. وطلب المجلس إلى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والشبكات المتصلة به المشاركة بنشاط في مواصلة متابعة هذه المسألة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل وضع مقترح محدد للمجلس.

رابعا – القضايا المشتركة بين القطاعات

٥٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى اتباع الممارسة المبتكرة المتمثلة في عقد الاجتماعات المشتركة التي بدأتاها في عام ٢٠٠٦ لمعالجة القضايا المشتركة بين القطاعات من منظور برنامجي وإداري في وقت واحد. وكان القصد من هذه الاجتماعات معالجة المسائل الرئيسية المستجدة المتصلة بعمل اللجنتين والتي تكتسي أهمية في جميع نواحي عمل منظومة الأمم المتحدة. وشملت القضايا التي جرت معالجتها المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والإدارة على أساس النتائج، وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء آلية للتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

ألف – المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٧ – يعتبر جميع الرؤساء التنفيذيون مسألة المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني مجالا أُحرز فيه تقدم غير كاف ويتطلب تحقيق مزيد من التقدم. ولهذه الغاية قدمت المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة إلى المجلس في دورته المعقودة في خريف عام ٢٠٠٦ اقتراحا يتعلق بسياسة عامة على نطاق المنظومة لتحقيق المساواة بين الجنسين واستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥٨ – ولاحظ مجلس الرؤساء التنفيذيين أن معالجة مسألة تحقيق المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة تتطلب التزاما على أعلى مستوى وقيادة شاملة ومساءلة. وأثبت تقييم خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن تنفيذ قرار مجلس

الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، صحة مختلف التحاليل التي أجريت بين الهيئات المشتركة بين الوكالات وحدد أوجه القصور التي تشوب هذه المجالات باعتبارها عقبة رئيسية في وجه التقدم. وأيد المجلس السياسة العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين واستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتبارهما خطوة أولى في مسعى جديد للتغلب على التحديات التي تواجه المنظومة في هذا المجال[(١)].

باء – الإدارة على أساس النتائج

٥٩ – وافق المجلس على أن الإدارة على أساس النتائج جزء أساسي في الجهود الرامية إلى إصلاح ممارسات تسيير الأعمال داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقرر توسيع نطاق تحليله للموضوع ليشمل المسألة ذات الصلة المتمثلة في إدارة الأداء بهدف استعراض حوافز تعزيز الأداء القائمة داخل المنظومة.

جيم – كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

٦٠ – تناول المجلس مسألة وضع منهاج دراسي جديد وخطة عمل جديدة لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة استنادا إلى الأعمال التحضيرية التي قامت بها اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. ولوحظ أن وجود كلية رصينة للموظفين تتوخى بث ثقافة مشتركة بين الموظفين ضاربة بجذورها في القيم المشتركة أمر أساسي لتعزيز جهود تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.

٦١ – وحُددت ثلاثة مجالات أساسية تشكل محور تركيز عمل الكلية وهي:

(أ) شبكة الإدارة العليا: توفير تدريب مصمم للاستجابة لاحتياجات كبار المديرين في الأمم المتحدة؛

(ب) السلام والأمن: عملت الكلية على وضع اتفاق خاص مع إدارة شؤون السلامة والأمن وكيانات أخرى بشأن تدريب قادة البعثات. وقد بدأ بالفعل تدريب المدربين؛

(ج) برنامج تدريب المنسقين المقيمين: يجري تنفيذ هذا البرنامج وسيتم توسيع نطاقه ليشمل الأفرقة القطرية إلى جانب الأفرقة الوطنية.

---

(١) لمزيد من المعلومات، انظر CEB/2006/2، المرفق.

٦٢ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتوجهات الجديدة التي اعتمدتها كلية الموظفين وأهابوا بالمنظومة أن تستفيد استفادة كاملة وفعالة من مرافق الكلية باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الجهود المتجددة الرامية إلى تعزيز ثقافة تعلم على نطاق المنظومة.

دال - إنشاء آلية تقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٦٣ - أعد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم اقتراحا سيقدم إلى دورة الربيع لعام ٢٠٠٧ المشتركة بين اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى يتعلق بإنشاء آلية تقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة مرتبطة بالمجلس، وذلك بهدف سد النقص الحالي من حيث تقييم العمليات على نطاق المنظومة. وجرى التشديد على ضرورة استقلال هذه الآلية لكي تتمتع بالمصداقية وضرورة تلبيتها للاحتياجات ذات الأولوية للجهات صاحبة المصلحة. وفي سبيل النهوض بالشفافية والمساءلة والتعلم، ستعمل هذه الآلية على تعزيز جودة واستقلال جميع أعمال التقييم التي يُضطلع بها في الأمم المتحدة، وتدعيم تنسيق نظم التقييم في الأمم المتحدة برمتها، وإجراء تقييمات للمسائل الاستراتيجية على نطاق المنظومة والتشجيع على تطوير قدرة التقييم في الدول الأعضاء، بما في ذلك الترويج لثقافة إجراء تقييم مستقل لتمكينها من الاضطلاع بدور رائد في تقييم البرامج على المستوى القطري.

٦٤ - وأيدت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بصورة مشتركة النهج الذي اقترحه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وشددتا على أنه ينبغي وفقا لمبدأ تفريع الاختصاصات القيام بالعمل ضمن نظام التقييم على المستوى الأكثر ملاءمة.

خامسا - استعراض أداء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٦٥ - بدأ المجلس في الخلوة التي نظمها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي إطار المناقشات الأوسع الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، في التفكير في التحديات المقبلة التي ستواجه النظام المتعدد الأطراف، وكذلك في ضرورة تحسين الاتساق على نطاق المنظومة. وفي سياق مناقشة واسعة النطاق، جرى التشديد على الأهمية المحورية التي يتسم بها المجلس وعلى ما ينطوي عليه من إمكانيات باعتباره أداة لتحسين الاتساق على نطاق المنظومة. واتفق الرؤساء التنفيذيون على أن هناك فرصة جديدة لاتباع نهج أكثر طموحا في تعزيز جدوى المجلس وأدائه. وباسم المجلس طلب الأمين العام إلى المديرين العامَّين لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية الاضطلاع بدور رائد في إجراء استعراض لأداء المجلس وتقديم

التوصيات الأولية إلى المجلس لينظر فيها في اجتماعه الذي سيعقد في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٧.

٦٦ - وأجرى المديران العامان لمنظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة العالمية عملية تشاورية واسعة النطاق شارك فيها جميع الرؤساء التنفيذيين شملت مساهمات خطية مستفيضة مقدمة من الرؤساء التنفيذيين. واضطلع بمجمل هذه العملية الرؤساء التنفيذيون أنفسهم وهو ما يمثل تغييرا مقارنة باستعراضات المجلس السابقة. والاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه هذه العملية هو أنه إذا أُريد للمجلس أن يصبح أداة أكثر قوة وفعالية للتنسيق بين الوكالات، فإن ذلك سيتطلب توظيف مزيد من الوقت ومشاركة مباشرة من الرؤساء التنفيذيين على أن يدعم ذلك بهيكل متكامل للمجلس يدمج القضايا الإدارية والتنفيذية والمتعلقة بالسياسات. وشكل الاستعراض خطوة هامة في مسيرة تطور المجلس في مجال امتلاك زمام التنسيق وإدارته على نطاق المنظومة بقيادة الأمين العام.

٦٧ - وتمخضت المشاورات التي أجريت في سياق الاستعراض عن رأي مشترك مفاده أنه لا لزوم لإجراء إصلاح جذري للمجلس غير أن الاستعراض ينبغي أن يتوخى إجراء عملية تدريجية لزيادة صرامة عمل المجلس وآليته على مدى السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة على أساس منهج عملي. وأقر أعضاء المجلس بالدور الحيوي الذي يضطلع به المجلس باعتباره هيئة فريدة للنظام المتعدد الأطراف تجمع، تحت رعاية وقيادة الأمين العام، الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والكيانات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للمجلس باعتباره أعلى آلية مشتركة بين الوكالات توفير التوجيه المتعلق بالسياسات المشترك بين الأمانات الذي يقدمه كبار المسؤولين التنفيذيين الذين يرأسون أمانات المؤسسات المنضوية في المنظومة. ويتعين في هذا الصدد الاعتراف بولاية كل من المؤسسات الأعضاء وبمواطن قوتها وقدراتها ومجالات عملها، فضلا عن مختلف هياكلها الإدارية والجهات المستفيدة من خدماتها، واحترام ذلك.

٦٨ - وجرى تحديد عدد من المجالات الأساسية باعتبارها ذات أهمية محورية لأداء المجلس. وأولها تنسيق ممارسات العمل والنظم والإجراءات على نطاق المنظومة، وهو أمر اعتبر ذا أهمية رئيسية. أما المجال الواسع الثاني المحدد فيتمثل في القضايا المتعلقة بالسياسات العالمية. وسيقوم المجلس بتحديد واختيار عدد محدود من القضايا المشتركة بين القطاعات والمتعلقة بالسياسات، التي تهم المنظومة برمتها والتي يمكن للمجلس أن يسهم فيها إسهاما محددا على

مدى السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة. وهناك تأييد قوي لاتخاذ إجراءات على الفور بشأن تغير المناخ وتحقيق عولمة عادلة ومنصفة والمساواة بين الجنسين ودعم تنمية أفريقيا.

٦٩ - وفي ما يتعلق بالمجال الثالث من العمليات القطرية، لوحظ أنه نظرا إلى جهود الإصلاح الرامية إلى زيادة الاتساق على نطاق المنظومة والتركيز على تحقيق النتائج على الصعيد القطري، فإن الأنشطة التشغيلية ينبغي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من المسؤوليات الرئيسية التي يضطلع بها المجلس بربطها بالسياسات والبرامج والمهام الإدارية والتماس الدعم والمساندة على أساس متبادل. ومع أن المجلس ينبغي أن يطور قدرة على الرصد الشامل فإنه لن يقحم نفسه في أنشطة قطرية محددة. ويتمثل أحد المبادئ الأساسية التي سيستند إليها هذا النهج في تقريب العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال وضع المعايير والعمل الذي تقوم به على الصعيد القطري مع سيطرة جميع المنظمات المعنية على مقاليد التنفيذ. واعتبر ذلك أمرا بالغ الأهمية نظرا إلى المسؤوليات الجديدة التي يتوقع أن يضطلع بها نظام المنسق المقيم باعتباره ممثلا رائدا لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، أيد المجلس اقتراح دمج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ضمن إطار المجلس.

٧٠ - واتفق على أن يكون هناك هيكل متكامل للجنة رفيعة المستوى يعزز دور المجلس باعتباره دعامة التنسيق بين الوكالات ويضم التنسيق العمودي والأفقي على كل من الصعد العالمي والإقليمي والقطري بين الطائفة الواسعة من ولايات المؤسسات الأعضاء في المجلس وخبراتها.

٧١ - وحُدد عدد من الخطوات في عملية استعراض المجلس للمرحلة المقبلة من الاستعراض، وشمل ذلك مسحا لجميع آليات التنسيق بين الوكالات وإجراء مزيد من التحليلات بشأن الاتساق ومختلف أبعاد اتساق السياسات. وسينظر المجلس أيضا في تمويله، بما في ذلك مستوى التمويل المطلوب لضمان الأداء المناسب للمجلس ولآليته. وسينظر الاستعراض في الأخير في سبل تعزيز الترتيبات المتخذة من جانب الأمانة العامة لتقديم الخدمات والدعم الفني واللوجستي على النحو المناسب للمجلس ومجموعاته ولجانه والروابط القائمة في ما بينها، وتحسين تقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية وزيادة الشفافية تجاهها، ورصد تنفيذ القرارات.

٧٢ - وأيد المجلس المبادئ العامة الواردة في الاقتراح المتعلق باستعراض أدائه وبيَّن تدابير محددة لمواصلة عملية الاستعراض. وطُلب إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المضي في وضع الصيغة النهائية لخطة عمل لتنسيق وإصلاح ممارسات العمل ووضع اقتراحات بشأن التعامل مع المهام الإضافية المقترحة لها في مجال إدارة العمليات القطرية ورصد تدفقات الموارد إلى

المنظومة. وكُلفت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بالمضي في عملها بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات العالمية وتقديم اقتراحات بشأن تسلسل القضايا لينظر فيها المجلس في دوراته المقبلة. وستقترح اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضا منهجية لتحليل الولايات وازدواجية العمل ودراسة مختلف أبعاد اتساق السياسات. وفي ما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به اللجان الثلاث ودمج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في المجلس طُلب إلى رؤساء اللجان الثلاث وضع مجموعة من الترتيبات المقترحة ليواصل المجلس نظره فيها.

٧٣ - واعتُبر الاستعراض خطوة أولى في طريق بلورة رؤية استراتيجية متبصرة للمجلس تستند إلى نهج عملي يتوخى السعي إلى إدخال تحسينات ملموسة في غضون فترة سنتين إلى ثلاث سنوات. وأبدى الرؤساء التنفيذيون عند الشروع في الاستعراض التزامهم بالنهوض بمسؤولياتهم بالكامل في التحكم في زمام أمور المجلس وإدارته. واتبع الاستعراض نهجا جامعا إزاء مهمة المجلس شمل القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسات العالمية التي تواجه النظام المتعدد الأطراف، وتحدياته الإدارية المشتركة، وتقديم التوجيه إلى العمليات القطرية والإشراف عليهما.